المديونية الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي

الدكتور باتع خليفة الكبيسي
الخبير في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي

تكشف البيانات التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التابعة لصندوق النقد الدولي واحصاءات صندوق النقد العربي والبنك الدولي ان المديونية العامة الخارجية للعراق قد تزايدت بشكل سريع ومذهل خلال الخمس وعشرين سنة الاخيرة وعلى الاخص منذ قيام الحرب العراقية / الايرانية وتحديداً منذ النصف الثاني من عام ١٩٨٢ حيث اعتمدت الحكومة على القوانين التي تحكم الدبلوماسية الاقتصادية الدولية للحصول على الدعم اللازم.

وقد كانت النتائج في هذا المجال مقنعة، غير انها اوقعت الحكومة في فخ الديون الخارجية، وحتى اندلاع حرب الخليج الثانية كانت الديون العراقية لا تزال معقولة على المدى البعيد لكنها كانت غير معقولة على المدى القريب ومع النتائج المدمرة التي ترتبت على الحرب المذكورة اصبح موضوع الديون الخارجية مشكلة كبرى يتنامى خطرها يوماً بعد يوم وسيستمر لعدة عقود من الزمن ويكفي ان نضيف اليها الرقم المسجل كتعويضات لدى الامم المتحدة في جنيف (٨٢ مليار دولار تطالب بها ٦٠٠٠ جمعية و(١٣٠) مليار دولار تطالب بها الدول) لكي تقدر حجم الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد العراقي بالاضافة إلى المبالغ التي سوف يحتاجها العراق لاعادة الاعمار نتيجة للاهمال والتدهور في البنى التحتية والخدمات الاجتماعية حيث اهملت الحكومة الاستثمار في البنى التحتية نتيجة للحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة من قبل الامم المتحدة على العراق انذاك، ناهيك عن ما دمرته الحرب الاخيرة وحوادث السلب والنهب التي حصلت بعد ٩ / ٤ / ٢٠٠٣، وقد نتج عن الازمات المتعاقبة وزيادة تخريب المباني العامة وخطوط الانابيب النفطية واجهزة الاتصال والنقل وخطوط الماء والكهرباء. وشهدت مستويات الصحة والتعليم انحداراً شديداً بعد ان كانت من افضل المستويات في الشرق الاوسط، وهنا سوف اركز الضوء على بعض الجوانب المهمة والمتمثلة بما يلي:

اولاً: الديون الخارجية اشكالية مكلفة للاقتصاد العراقي:

تدل الاحصائيات التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) المنوه بها وبعض المؤسسات المالية الاخرى، ان مجموعة التزامات العراق ازاء دائنيه المختلفين يبلغ (٤٢,١) مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩١ موزعة على النحو التالي: (١٢) مليارديولار قصيرة المدى و(٣٠,١) ديون بعيدة المدى ولا يضم هذا الرقم المبالغ التي قدمتها دول الخليج العربي خلال الحرب العراقية - الايرانية حين اعتبرت في حينها "منحاً" ومساهمات" ولكن باضافة هذه الديون يصل الاجمالي إلى (١٧٠) مليار دولار وهو رقم مذهل خصوصاً عند مقارنته بالدخل السنوي المتوقع من النفط والذي يبلغ بحدود (١٧) مليار دولار. وفي كل الاحوال فان حساب الفائدة السنوية (المقدر بـ ٨٪ وفق السلطات العراقية المعنية) فان اجمالي الدين قد وصل إلى (٧٢,٢) مليار دولار حتى نهاية عام ١٩٩٧، وهو رقم يتضمن بحسب خبراء البنك الدولي قيمة تراكم الفائدة التي بلغت (٣٠,١) مليار دولار اضافة إلى اصل الدين الخارجي غير ان خبراء البنك الدولي يرون ان الدين العراقي يمكن ان يوزع كما يلي: (٢٠,٦ مليار ديون + فوائد قصيرة المدى) ثم (٥١,٦ مليار دولار ديون اساسية + فوائدها على المدى الطويل). وعليه فسيكون العراق مضطراً لان يدفع سنوياً فوائد تقدر بـ (٥,٨) مليار دولار.

ثانياً: الديون الخارجية والعوائد النفطية:

تعتبر نسبة مدفوعات الدين إلى حجم الصادرات النفطية في العراق احد المؤشرات المهمة للوصول إلى تقدير الحجم الحقيقي للدين الخارجي وهذه الوضعية تدفع الخبراء إلى التساؤل هل يكون العراق قادراً على احترام تعهداته المتراوحة بين (٥,٨) و(١٠,٨) مليار دولار سنوياً قد يكون الجواب بنعم اذا ما قدرنا حجم الصادرات النفطية المحتملة فسيظل النفط المصدر الوحيد الذي يؤهل العراق لسداد ديونه، وعلى هذا الصعيد تدل الدراسات التي اجرتها (الاوبيك) ان الاحتياطي النفطي العراقي يبلغ نحو (١١٢) مليار برميل وهو مرشح لان يبلغ بحسب راي الخبراء الروس والفرنسيين (٢١٤) مليار برميل يضاف إلى ذلك (٣٣٦٠) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. لكن استخراج هذه الكميات يفترض استثمار نحو (٢٠) مليار دولار مما يجعل السيناريو الخاص بذلك مستحيلاً في الوقت الحاضر.

وقبل الدخول في تحليل هذه الارقام واثرها على مستقبل الاقتصاد العراقي لا بد من التفكير بالمناهج المعتمدة لدى المؤسسات المالية الدولية، لحساب معدل خدمة الدين وهذا ما ينطبق ايضاً على تثبيت درجة الدين فبحسب المبادئ التي يعتمدها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والانكتاد، فان كل بلد تبلغ قيمة خدمة الدين إلى ديونه (١٥٪) او اكثر من قيمة عائدات صادراته يعتبر مفلساً لكن اذا تراوحت هذه القيمة بين (١٥٪ و٢٥٪) فهذا يعني ان البلد دخل دائرة خطر فقدان السيولة، حتى ولو كان يدفع مستحقاته السنوية لان هذا الالتزام لا يمكن ان يؤدي في هذه الحالة إلا على حساب حاجاته للتنمية الاقتصادية وبناءاً عليه فانه لا يستطيع ابداً ان يدفع مجمل دينه الخارجي. اما في الوضع المعاكس فان العراق سيكون مضطراً لان ينفق من (٣٣٪) إلى (٣٥٪) من مداخيله لخدمة ديونه المتناهية خاصة ان العلاقة بين مدفوعات خدمة الدين وحصيلة الدولة من الصادرات النفطية يتحدد اساسه بمدى حصيلة العوائد النفطية، خاصة ان غموض صناعة النفط لا تعتبر المشكلة الوحيدة في خطة التحرير الاقتصادي فهناك مشكلة اخرى تتمثل في الكلفة الباهظة لاعادة بناء البنية التحتية في العراق والتي تقدر بين (١٥٠) إلى (١٧٠) مليار دولار تقريباً، وثمة صعوبة ثالثة تتركز في ضعف طبقات رجال الاعمال العراقيين، فمعظم رجال الصناعة ورجال المصارف والتجار والمقاولين البالغ عددهم نحو (٢٤٠٠٠) الف شخص يعتمدون كثيراً على عقود حكومية حصلوا عليها عن طريق القرابة او الصلات الحزبية. اما الرأس مال الوطني الصناعي والمصرفي والتجاري فهو ضعيف للغاية ويعتبر ضئيلاً للغاية بالمقارنة مع ضمانة راس المال الحكومي وممتلكات الدولة الثابتة. لذا فان عبء الدين الخارجي لا بد ان يعمل باتجاه الدولة على الاستيرادات من السلع والخدمات لاعادة اعمار ما دمرته الحرب او زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات.

مما تقدم فان مديونية العراق قد تقضي بالفعل على الامال في انشاء نظام من شبكات الضمان الاجتماعي الذي تحتاجه البلاد كثيراً، كما انه سيقلل من قدرة السلطات على ادارة الخدمات الضرورية مثل المرافق العامة والتعليم والرعاية الصحية وتوفير السلع العادية للامن والاشغال العامة فهذه الخدمات هي جزء من العقد الاجتماعي الذي ما زال الشعب العراقي يتوقع من الحكومة ان تواصل ادارة نطاق واسع من الخدمات، لذا لا بد من وقفة جدية لمواجهة هذه المرحلة بتبني مجموعة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية والتي من شأنها تصحيح هذا الاختلال بتدابير مؤسسية لوضع حلول ناجعة للمديونية الخارجية قبل استفحال هذا الخطر الذي يهدد الاقتصاد العراقي لذلك نوصي بالآتي:

١-لمواكبة مهمات المديونية الخارجية للعراق وتدعيم مركزه المالي الدولي يتطلب استحداث جهة مركزية يرأسها موظف بدرجة خاصة تتوخى حصر وتبويب المستحقات التي بذمة العراق وذلك بالغائها او شطبها او جدولتها نظراً لتشتت الدوائر المسؤولة عنها في الوقت الحاضر.

٢-استمرار القطاع العام في مسك دفة الامور للسياسة الاقتصادية للدولة مع ترك الانشطة في مجال الزراعة والصناعة والخدمات في يد القطاع الخاص مع مراقبة مصداقيته بالعمل من اجل النهوض بالاقتصاد العراقي.

٣-الطلب من جامعة الدول العربية بمبادرة لتحقيق المصالحة العربية لمعالجة التحديات التي باتت تهدد العراق وذلك بشراء جزء من ديونه من قبل هذه الدول وايقاف الفائدة السنوية على هذه الديون ولمدة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتمكن العراق من الايفاء بالالتزامات المترتبة عليه واعادة جدولة ديونه الحالية او شطبها هذا من ناحية ولاعطاء فرصة لمشاريع التنمية التي هي بحاجة إلى العملات الصعبة من ناحية اخرى.

٤-التكيف مع التطورات الحالية في اطار جهود الاصلاح الاقتصادي وخصوصاً ما يتعلق فيها بدور القطاع الخاص في التنمية، الامر الذي يتطلب تكييف نظم وقواعد واجراءات العمليات التمويلية لتوفير قنوات وصيغ جديدة من شانها تعزيز هذا الدور.

٥-ادخال القطاع الخاص كشريك في تنفيذ المشروعات الانمائية الجديدة كالمشاريع الانتاجية والخدمية القائمة والمملوكة للدولة بهدف الاستفادة من امكانيات القطاع الخاص في رفع انتاجية هذه المشروعات وتطوير ادائها.

٦-مواصلة الدولة الجهود الرامية إلى اعادة ما دمرته الحرب من بنى ارتكازية واصلاح معظم المنشآت النفطية ومشاريع تصفية الغاز والمشاريع الانتاجية كالمصانع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الماء وخطوط المواصلات ومرافق التصدير التي اصابها التدمير نتيجة الحرب الاخيرة.

٧-تهيئة مناخ استثماري ملائم يوفر الثقة للاستثمارات الوافدة، ويساعد على رفع كفاءة تخصيص الموارد وتطوير اسواق المال الوطنية وتشجيع وتعبئة المدخرات واستثمارها محلياً وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والتنمية وفي جميع المجالات والانشطة التي كانت في الماضي مقصورة على القطاع العام ومؤسساته.

٨-تطوير صناعة الغاز الطبيعي وتصديره إلى الخارج عبر تركيا إلى دول اوروبا الغربية ودول المنطقة للايفاء بجزء من مستحقات الديون وفوائدها.

٩-ايلاء الزراعة اهتماماً كبيراً عما هو عليه الآن لان النهوض بهذا القطاع ذو مردود اقتصادي هائل يوازي ان احس تدبيره - المردود الاقتصادي لتصدير النفط - بحيث تمكن الوفرة في الانتاج الزراعي القيام بتصديره الفائض من المنتجات الزراعية إلى الخارج لكسر صبغة احادية الجانب التي يوصف بها الاقتصاد العراقي.

١٠-يلي الزراعة في الاهتمام قطاع الصناعة التحويلية حيث نوصي بقيام منشآت القطاع المتوقفة عن العمل حالياً بتطوير وتحسين كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج من خلال متابعة تطورات تقنية الصناعات العالمية ومجال ادخال التقنيات المستخدمة كلما امكن ذلك بهدف تطوير وتوسيع القاعدة الانتاجية وخاصة تلك الصناعات المرغوبة في الاسواق العالمية.

في الهم الاقتصادي

لمعالجة مشروع إلغاء دعم المشتقات النفطية:

(المدى) في أول حلقة دراسية اقتصادية

حسام الساموك

تلتقي صباح اليوم نخبة مختارة من الباحثين والأكاديميين الاقتصاديين لإحياء الحلقة الدراسية التي نظمتها (المدى) بشأن مشروع إلغاء دعم أسعار المشتقات النفطية وتداعياته على الواقع الاقتصادي وما يمكن أن يصعد من حالة التضخم النقدي، فيما سعت (المدى) لتوجه الباحثين المشاركين نحو دراسة بدائل تتبنى إنصاف المواطن من آثار الارتفاع الحاد المنتظر في أسعار تلك المشتقات مع الأخذ بنظر الاعتبار تجاوز ما يلحق الضرر بالثروة الوطنية، فضلاً عن التعاطي مع اشتراطات صندوق النقد الدولي وبما يخفف آثارها السلبية على تداولات السوق اليومية.

وحين نتجه لهذا الشأن، إنما نتطلع لأن يكون لنهجنا في الساحة الاقتصادية حضوره بما يدعم انتهاج السياقات العلمية في تشخيص أية حالة ومعالجتها بما ينسجم والبرامج المنهجية المعتمدة.

لقد أفلحنا في هذه الفعالية أن ندعو جمعاً خيراً يمثل أكثر من جهة أكاديمية رصينة، فيما أبدت ثلاثة مراكز للبحث العلمي تجاوبها مع دعوتنا كانت على التوالي: مركز دراسات وبحوث الوطن العربي في الجامعة المستنصرية، ومركز بحوث السوق وحماية المستهلك في جامعة بغداد ومركز بغداد للبحوث الاقتصادية إضافة إلى الجمعية العراقية لحماية المستهلك، فيما تضافرت معنا كوكبة اخرى من الباحثين في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك المركزي العراقي وممثلي الوزارات المعنية معززين بمجموعة ساندة من أساتذة الجامعات العراقية.

إن الحلقة الدراسية الاقتصادية الأولى، والتي تبنتها (المدى) لمناقشة موضوعة بالغة التأثير في تفاعلات حياتنا الاقتصادية، إنما نعدها (أول غيث) نسعى بكل جد لينهمر ثمراً طيباً في مشروعات عالية الخصوبة تستعد لانتهاج تواصلها تأكيداً لفاعلية الشأن الاقتصادي في كل مفردات حياتنا الجديدة، لما للاقتصاد من حضور عظيم الأثر في مستقبل عالم اليوم والغد على السواء.

وبمقدار ما يحققه المشاركون في حلقتنا الدراسية المتواضعة لابد أن يتحقق الدافع الأكبر أثراً في إنجاز مشاريعنا القابلة عبر حلقات دراسية وطاولات مستديرة وندوات تستعرض كل مفردات مشكلاتنا الاقتصادية المؤثرة، سعياً لأن يكون للبحث العلمي والفكرة الثاقبة، والتشخيص الموضوعي والمعالجة المنهجية، المكانة المتقدمة في تحديد مسارات كل مفردات العملية الاقتصادية وما ينبغي أن تنجزه من برامج تنموية وخطط استثمارية وشتى فعاليات البناء والإعمار والنماء.

بكل لهفة، نتفاءل بعطاء ثر لباحثينا في الحلقة الدراسية الخاصة بمشروع إلغاء الدعم عن المشتقات النفطية، ونراهن إننا لابد أن نفعل هذا الميدان الرحب من ميادين البحث والاستقصاء والإبداع بما يخدم العراق العزيز ويرفد اقتصاده ويبني غده الأرحب.

لعبة المضاربة بالدولار ودورها في تعريض السوق للازمات

بغداد / يحيى الشرع
تصوير: نهاد العزاوي

انحى عدد من اصحاب مكاتب الصيرفة باللائمة على البنك المركزي العراقي بسبب تحكمه بسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي.

واضافوا في احاديثهم لـ (الحدث الاقتصادي) ان عدم استقرار سعر صرف الدولار وتذبذبه في اليوم مرتين يعود إلى اتفاقيات مبطنة يبرمها عدد من التجار الكبار مع بعض المسؤولين في البنك لتعود بالفائدة على هؤلاء التجار.

وقال سجاد ياسر صاحب مكتب الرغد للصيرفة اننا لا نستطيع ان نقف على سياسة سعرية ثابتة من قبل البنك فقد اشترينا امس الدولار بـ (١٤٨) الف وتم بيعه بـ (١٤٨,٢٥٠) واليوم كان سعر شراء الدولار بـ (١٤٧,٥٠٠) الف وتم بيعه بـ (١٤٨) الف دينار وهذا الشيء بالنسبة لاصحاب مكاتب الصيرفة مكلف اقتصادياً وكذلك لاصحاب الدخل المحدود الذين سيتأثرون تأثيراً كبيراً ومباشراً بسبب تذبذب وصعود اسعار السوق كافة من مواد غذائية وصحية وكمالية واوضح فاضل الشمري صاحب مكتب ابو فاضل للصيرفة اننا نشتري وفق السياسة السعرية التي يحددها البنك لكن للاسف يتم التحكم به بطريقة اقرب إلى الالتفاف على الشارع الاقتصادي اذ سيتم تحديد سعر صرف الدولار مقابل الدينار بسعر واليوم الثاني يحدد بسعر آخر.

وقال كريم جاسم (احد المضاربين في السوق) ان هبوط سعر الدولار يعود بالفائدة على المواطن بشكل مباشر اذ تشهد الاسعار استقراراً لجميع مفردات السوق باتجاه مصلحة المواطن لكن تذبذبه وصعوده وكحكمة من قبل مضاربين بالاتفاق مع البنك يزعزع حركة واستقرار الشارع وكذلك لا يساعد على استتباب الامن واشار إلى ان سوق التداول بالدولار لم يشهد استقراراً منذ اكثر من شهرين في حين شهد استقراراً دام ستة اشهر في النصف الثاني لعام ٢٠٠٤.

سعيد محمد مواطن مصري صاحب مكتب النهضة شارك برأيه قائلاً: للاسف المواطن هو من يدفع فروقات ارتفاع الدولار اذ يضاعف التجار اسعار موادهم ثلاث مرات وربما اكثر حين سماعهم ان الدولار ارتفع نقطة او اثنين.. والبنك المركزي بدوره يساهم في التهاب الاسعار التي تحرق المواطن وامانيه.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٠	١٤٨٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨

سوق الفواكه والخضر

البطاطة	٤٠٠
الطماطا	٣٥٠
باذنجان	٣٥٠
بامية	٤٠٠
فاصوليا خضراء	٣٥٠
خيار	٥٠٠
فلفل أخضر	٤٠٠
بصل	٢٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠
تفاح احمر مستورد	١٥٠٠
تفاح عراقي	٣٥٠
عنب	٤٥٠
خوخ محلي	٥٠٠
خوخ مستورد	١٢٥٠
مشمش مستورد	١٢٥٠
إجاص	٧٥٠
موز مستورد	١٠٠٠
رقي	٢٥٠
بطيخ	٢٥٠

البحوث الزراعية ودورها في تنمية الاقتصاد الزراعي

بغداد / رياض القره غولي

تشكل البحوث الزراعية دعامة اساسية في عملية زيادة الانتاج وتحسين نوعيته وتشخيص مسببات الامراض والحشرات والآفات التي تصيبها وايجاد الطرق التي تحد من نشاطها باستخدام اساليب المكافحة البايولوجية (الاحيائية) والحزمية المتكاملة بالاضافة إلى اعطاء التوجيه باستخدام المبيدان الزراعية المناسبة.

الحدث الاقتصادي التقت المدير العام لهيئة البحوث الزراعية الدكتور صالح محسن بدر الذي حدثنا عن نشاطات الهيئة بقوله تأسست الهيئة في عام ١٩٧٩ وتتولى تطوير الانتاج الزراعي كماً ونوعاً وهي الجهة الاستشارية في وزارة الزراعة وتتوزع مهامها في جانبين رئيسين احدهما انتاجي والآخر خدمي، في مجال تطوير انتاج المحاصيل الاستراتيجية ذات العلاقة بالامن الغذائي عن طريق ادخال الاصناف الجديدة وعمليات التربية والتحسين لايجاد اصناف ملائمة للبيئة العراقية بالاضافة إلى تحسين صفات التربة والعمل على تحسين خصوبتها واستخدام المياه المالحة في الزراعة بالاضافة إلى الدراسات الخاصة بتحسين صفات الحيوانات الانتاجية والممارسات التقنية الاخرى الخاصة بالانتاج الحيواني وانتاج الاسماك على نحو يحقق مستوى اعلى من المردودات الاقتصادية.

واضاف قائلاً ان الهيئة العامة للبحوث الزراعية تقوم كذلك باجراء البحوث والدراسات الاقتصادية الزراعية ودراسات الجدوى بالاضافة إلى عملها في نقل التقانات والمعرفة الزراعية وتطويعها للظروف المناخية والبيئية المحلية.

وقد انجزت الهيئة في اطار خطتها البحثية الموزعة على اقسامها العلمية خلال العامين الماضيين (٩٤) بحثاً زراعياً نباتياً وحيوانياً إلى جانب نشر (٨٢) بحثاً للهيئة، بالاضافة إلى قيامها باستحداث وحدة الأنظمة الخبيرة لتوفير قاعدة معلومات وطنية تتولى مهمة تقديم المشورة العلمية في مجال البحوث الزراعية للمستفيدين ولطلبة الدراسات العليا علاوة على مشاركة باحثي الهيئة في اللجان العلمية البحثية مع الوزارات الاخرى وفي تنمية وادارة البرامج الوطنية الانمائية منها مشروع حوضي دجلة والفرات اضافة إلى مشروع بحثي في المجال البيئي...

ومن الانجازات المهمة المتحققة والتي ستعزز من واقع القطاع الزراعي ودوره الاقتصادي اعتماد المكافحة الحيوية بدلاً من المكافحة الكيمياوية والتي تسبب اضراراً بيئية كبيرة حيث تم اطلاق مفترس محلي في خمسة مواقع لبساتين الحمضيات واعطى نتائج كبيرة وستعمل الهيئة على التوسيع في نشر هذا المفترس خلال العام المقبل لحماية بساتين الحمضيات وايقاف تدهورها نتيجة الامراض الفتاكة التي تعرضت لها والتي لم تحد منها عملية استخدام المبيدات الزراعية.

كما تم اطلاف مفترس محلي آخر في منطقة الكريعات ببغداد كونها مركزاً لمشاتل الحمضيات وفي موقع آخر للبساتين في ابي غريب وقد اعطى نتائج ايضاً كبيرة وواعدة في مكافحة آفة حفار ساق الحمضيات.

اما في مجال مكافحة دودة جوز القطن فقد تم اختيار مفترسين محليين لطوري (البيضة واليرقة) لهذه الدودة وجرى اطلاقها في ثلاثة مواقع تمتد على مساحة (٢٠ - ٥٠) دونماً.

ومن النتائج الاخرى اكتشاف فطر ممرض لحشرة السونة التي تنتشر على محصول الحنطة، حيث تم نقله من مستوى البحوث المختبرية إلى الحقلية.

وختم السيد المدير العام للهيئة العامة للبحوث الزراعية حديثه بالقول انه تم استنباط صنف من الرز اطلق عليه "فواح" وهو الآن في طور الاعتماد بالاضافة إلى ايجاد خطوط وراثية للذرة مقاومة للظروف المناخية والبيئية، إلى جانب استقدام (٢٥٠٠) صنف من الحنطة والرز خلال عامي (٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) من المكسيك مقاومة للجفاف والاملاح ونجري تجربتها والعمل على تكييفها للظروف المحلية.